وزارة الداخلية مديرها العام ومدير الميزانيات في الوزارة. كما اشترك مدير عام السلطات المحلية، دوف تابوري.

وكرر وفد اللجنة القطرية المطالب الحيوية، والملحة، للسلطات المحلية، وهي: تحرير المبالغ المتبقية بذمة الوزارة والمنصوص عليها في الاتفاق الذي تم في شهر آب (اغسطس) ١٩٨٦ بين وزير الداخلية وبين سكرتارية اللجنة القطرية (مبلغ ثلاثة ملايين ونصف المليون شيكل للتطوير، ومليوني شيكل للميزانية العادية) لتغطية العجز المالي المتراكم في السلطات المحلية لعامي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، ورفع خاص للميزانيات العادية للسنة المالية بنسبة ٢٥ بالمئة، ورفع خاص لميزانية التطوير بخمسة اضعاف ما كانت عليه في العام ١٩٨٦، واقامة لجان تنظيم وبناء محلية في الوسط العربي، والاستجابة لطلب توسيع مناطق النفوذ، وايقاف هدم البيوت، وعقد اجتماع لممثلي اللجنة القطرية مع اللجنة الوزارية الموكلة بدراسة وتنفيذ توصيات «لجنة ماركوفيتش».

وكانت أجوبة مدير عام الوزارة ومساعده كما يلي:

○ سوف نعمل على تسريع تحرير المبلغ المخصص للتطوير، ولكننا لم نجد، بعد، حلاً لكيفية تحرير المليوني شيكل من الميزانيات العادية، لأننا تعهدنا لوزارة المالية ان لا نعطي قروضاً، اذ ان هذا المبلغ سوف يحرر كقروض.

○ نعترف بصعوبة وضعكم، ولكننا لا نستطيع اقرار تغطية العجز المالي لديكم، الا بموافقة وزارة المالية.

○ اذا حصلنا على موافقة وزارة المالية، فسوف نرفع الميزانيات العادية للسنة الجارية ١٩٨٧ بمبلغ ثلاثة ملايين ونصف المليون شيكل، بالاضافة الى نسبة الغلاء، أي ١٨ بالمئة.

○ لا امكانية لدينا، حالياً، لرفع ميزانية التطوير. ولكننا نأمل في أن نجلس قريباً واياكم مع وزير المالية، لاقناعه برفع خاص لميزانيات التطوير عندكم.

○ سوف ندعو ممثلين عنكم للجلوس مع «لجنة حيون» التي وضعت تقريراً بالنسبة الى اقامة لجان تنظيم وبناء.

○ لدينا مصاعب في موضوع مناطق النفوذ ونطلب تزويدنا بوقائع عينية عن هذا الموضوع.

○ لا نستطيع التدخل في موضوع تقرير «لجنة ماركوفيتش»، فهو في أيدي مسؤولين أعلى منا، ولا نستطيع التدخل (**المصدر نفسه**، ١١/٥/١٩٨٧).

مما تقدم، اتضح ان أي تقدم ملموس لم يتم في ذلك اللقاء، تماماً كما كانت النتيجة في جميع اللقاءات السابقة التي عقدتها سكرتارية لجنة الرؤساء القطرية مع مسؤولي الوزارات المختلفة. وهذا ما يؤكده التصريح الذي أدلى به رئيس مركز السلطات المحلية، دوف تابوري، للصحافيين، الذي أوضح فيه ان مركز السلطات المحلية يساند الاجراءات الاحتجاجية التي تتخذها السلطات المحلية العربية (**المصدر نفسه**، ١٥/٥/١٩٨٧).

وتنفيذاً للقرارات التي اتخذت في الاجتماع العام لرؤساء المجالس المحلية العربية، بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٧، اضربت السلطات المحلية العربية والخدمات البلدية والمدارس والتعليم في الوسط العربي بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٧، وكان الاضراب شاملاً في المدن والقرى التي يوجد فيها سلطات محلية (**المصدر نفسه**).

كما عقدت اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية اجتماعاً في يوم الاضراب، في بلدية شفاعمرو، وقررت تصعيد الاجراءات الكفاحية وتحويل اضراب ٢١/٥/١٩٨٧ الى اضراب ليس فقط في مكاتب السلطات المحلية العربية، كما كان مقرراً، وانما في كل الخدمات البلدية، بما فيها التعليم في المدارس، وان يكون تاريخ ٢٢/٥/١٩٨٧ يوم اضراب في مكاتب السلطات المحلية فقط. كما قررت الدعوة الى اجتماع لممثلي هيئات ومنتخبي المواطنين العرب، بتاريخ ٦/٦/١٩٨٧، لاقرار موعد اضراب شامل في الوسط العربي، ولاقرار عدم فتح المدارس في السنة الدراسية المقبلة (**المصدر نفسه**).